



المملكة الأردنية الهاشمية

مذكرة تفاهم للتعاون في المجال القانوني

بين

وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية

و

وزارة العدل في دولة قطر

عما

في ١٦ من أيلول الأول ١٤٣٧ هجرية

الموافق ٢٠١٦/٢/٢١ ميلادية





مذكرة تفاهم

للتعاون في المجال القانوني

بين وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية
ووزارة العدل في دولة قطر

إن وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية،

ووزارة العدل في دولة قطر،

والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان"

إيماناً منهما بضرورة تعزيز آفاق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في

مختلف المجالات،

وإدراكاً منهما لأهمية تعزيز التعاون بين البلدين في المجال القانوني،

ورغبة منهما في تقوية أواصر التفاهم المشترك والعلاقات بين الممارسين

القانونيين في البلدين.

وسعيّاً منهما إلى تبادل التجارب والمعلومات والخبرات القضائية والإدارية

وتنظيم الندوات العلمية والتدريبية ذات الصلة بالشؤون القانونية بين البلدين.

قد اتفقتا على ما يلي :



مجلس
خط

المادة (١)

يتبادل الطرفان الخبراء والممارسات الفضلى المعمول بها ضمن اختصاصهما وذلك بهدف الارتقاء بمستوى الأداء كما يتبادلان التشريعات النافذة في كلا البلدين وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتطوير عمل الإدارة القضائية وتحسين إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة.

المادة (٢)

يسعى الطرفان إلى عقد وتنظيم الندوات والمؤتمرات والدورات المشتركة حول مختلف المسائل والموضوعات المتعلقة بنظرية القانون وتطبيقاتها ويتبادلان الدعوات المتعلقة بالندوات والمؤتمرات العلمية التي يعتزم كل منهما تنظيمها لديه كما يزود كل طرف الآخر بأهم النتائج والتوصيات التي تصدر عن تلك المؤتمرات والندوات.

المادة (٣)

يتبادل الطرفان وبصفة منتظمة المطبوعات والمجلات القانونية والمنشورات والمجموعات التي تنشر فيها الأحكام والاجتهادات القضائية والأبحاث ذات الصلة بالمسائل القانونية على اختلافها أو تلك التي من شأنها الارتقاء بعمل إدارتهما.

المادة (٤)

يتبادل الطرفان زيارات الوفود والخبراء من ذوي الاختصاص وذلك بهدف التعرف والاطلاع على أنظمة وأساليب العمل المتبعة في إدارتهما.



كامل
عبد

المادة (٥)

يتعاون الطرفان في توفير برامج التدريب بشقيه الإعدادي والمستمر للقضاة وأعضاء النيابة العامة في البلدين من خلال المعهد القضائي الأردني و/ أو مركز الدراسات القانونية والقضائية في دولة قطر، على أن يتفاهم الطرفان على الترتيبات المالية والأكاديمية المتعلقة بهذا التدريب.

المادة (٦)

يتعاون الطرفان في توفير الفرص لتدريب الكوادر الإدارية من خلال تبادل الزيارات المشتركة و/ أو إشراكهم في الدورات وورش العمل التي يُنظمها أي من الطرفين.

المادة (٧)

يتبادل الطرفان الخبراء والتجارب في مجال أنظمة المعلومات القانونية الخاصة بوزارتي العدل.

المادة (٨)

- أ- يقوم الطرفان بتشكيل لجنة مشتركة من ممثلين عن كل منهما وذلك بهدف تطبيق أحكام هذه المذكرة.
- ب- تجتمع اللجنة بحسب الحاجة بالتناوب في أحد البلدين، لتتولى تحديد برامج ومجالات التعاون القانوني بين الطرفين مع الأخذ في الاعتبار الإمكانيات المالية ذات الصلة والأنشطة الممكنة لهذا التعاون.

محمد



المادة (٩)

يتحمل الطرف الموفد نفقات سفر وفوده إلى الطرف المضيف ذهاباً وإياباً
ويتحمل الطرف المضيف نفقات الإقامة والمواصلات الداخلية وفقاً للقواعد المعمول
بها في كلا البلدين.

المادة (١٠)

يسوى أي خلاف قد ينشأ عن تفسير أو تنفيذ أحكام هذه المذكرة ودياً بين
الطرفين وذلك من خلال التفاوض المباشر بينهما.

المادة (١١)

يجوز تعديل هذه المذكرة بموافقة الطرفين الخطية ويدخل هذا التعديل حيز
النفاذ وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٢) من هذه المذكرة وتكون هذه
التعديلات في حال إقرارها جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.

المادة (١٢)

- أ- تدخل هذه المذكرة حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ إخطار الجانب القطري
للجانب الأردني بالطرق الدبلوماسية بما يُفيد إتمامه الإجراءات القانونية
اللازمة لنفاذها وتظل سارية المفعول لمدة (٥) خمس سنوات وتجدد تلقائياً لمدة
أو لمدد أخرى مماثلة ما لم يُخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة برغبته
في إنهائها، وذلك عبر القنوات الدبلوماسية خلال (٦) ستة أشهر على الأقل
قبل تاريخ إنهاء أو انتهاء مدتها الأصلية.
- ب- في حال إنتهاء هذه المذكرة أو إنهائها طبقاً للفقرة (أ) فإن كافة الأنشطة
والبرامج التي تمت في إطارها تبقى قائمة إلى حين استكمالها ما لم يتفق
الطرفان على خلاف ذلك.



كليل حبل

وإشهاداً على ما تقدم، قام المفوضان أدناه والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه المذكرة.

حُررت هذه المذكرة ووقعت في مدينة عمّان بتاريخ ١٢ جمادى الأولى ١٤٣٧ هجرية، الموافق ٢٠١٦/٢/٢١ ميلادية، من نسختين أصليتين باللغة العربية، ولكل منهما ذات الحجية.

عن وزارة العدل
في المملكة الأردنية الهاشمية

د. بسام التلهوني

وزير العدل

عن وزارة العدل

في دولة قطر

د. حسن بن أحمد بن صقر المهدي

وزير العدل